مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 156- 172

مستقبل الشراكة الأورومتوسطية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط

The future of the Euro-Mediterranean partnership after the chaos of some southern Mediterranean countries)

حمو محمد*[1]، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، m.hammou@univ-chlef.dz

سارة رباح[2]، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، s.rebah@univ-chlef.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/03 **تاريخ قبول المقال:** 2022/04/17 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

تعتبر العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية قديمة قدم التاريخ ،حيث كانت على شكل استعمار القوى التقليدية لمنطقة الضفة الجنوبية ، أما في الوقت الراهن فتمثلت في اتفاقية لها أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في المنطقة، ما يمثل تحولا كبيرا في علاقة ضفتي المتوسط الغير متوازنتين ،نظرا للهوة الكبيرة التي تميز الشمال المتوسطي عن جنوبه، لذلك نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة ما حدث وما يُتوقع أن يحدث وفق تحليل تداعيات تغير الأنظمة في منطقة المتوسط بعد الثورات علي الشراكة الأورومتوسطية والتي بدأت في إطار مؤتمر برشلونة، وما هو مستقبل تلك الشراكة مع الدول المتوسطية، فالاتحاد الأوروبي حدد الأطر التي يدور في فلكها لتحقيق مصالحه في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأورومتوسطية ، الإتحاد الأوروبي ، الضفة الجنوبية. مستقبل الشراكة.

Abstract: The relationship between the European Union and the South Bank is as old as history , Where it was in the form of the colonization of the traditional forces of the South Bank region, At the present time, it is represented in an agreement that establishes new foundations for regional relations in the region. What represents a major shift in the unbalanced relationship of the two banks of the Mediterranean, given the great chasm that distinguishes the north of the Mediterranean from its south, So, Through this study, we try to find out what happened and what is expected to happen according to the analysis of the repercussions of regime change in the Mediterranean after the revolutions on the Euro-Mediterranean Partnership, which began within the framework of the Barcelona Conference, and what is the future of that partnership with the Mediterranean countries. interests in the region.

* رباح سارة

Key words : Euro-Mediterranean, European Union, South Bank. Partnership future.

المقدمة:

إن المستجدات المتسارعة والحركة النشيطة التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أفرزت مفهوما جديدا للقوى المعتمدة أساسا على القوة الاقتصادية التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي يتميز بتحرير التجارة الدولية من خلال إزالة كل أشكال التمييز على حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن سياسة الاندماج والتوجه لإقامة تكتلات اقتصادية من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة لوضع إطار المبادئ والأسس التي يبنى عليها أي تعامل اقتصادي، وبهذا أضحت الشراكات الدولية من أهم استراتيجيات الدول في إقرار سياسات وخطط إستراتيجية لمستقبلها حيث تسعى اغلب الدول إلى عقد شراكات إقليمية ودولية مع الدول التي تتفق مع سياستها الإقليمية والدولية بهدف تحقيق الاستقرار والأمن.

ونتيجة للوعي المشترك بين ضفتي البحر المتوسط ،وإدراكا منهم على ضرورة بعث علاقات التعاون والتكامل ، والاعتماد المتبادل في ظل التحولات الإستراتيجية في المنطقة ، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة أطلق عليها اسم "الشراكة الأورو متوسطية " والتي تهدف بدورها إلى إقامة منطقة في حوض البحر الأبيض المتوسط آمنة ومستقرة سياسيا ، والعيش في رفاه اقتصادي وتنوع ثقافي متعايش.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو مستقبل الشراكة الأورومتوسطية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط؟**

وللإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب علينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو أهداف الشراكة الأورومتوسطية؟
- ماهو واقع الشراكة الأوروجزائرية؟
- ماهو مستقبل هذه الشراكة؟

المبحث الأول: الإطار العام لشراكة الأورومتوسطية

يهدف هذا المبحث لتوضيح المفهوم النظري لمصطلح الشراكة الدولية ومحاولة مقارنته ببعض المصطلحات المشابهة له، ومن ثم التعرض لجذور التاريخية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وكذا مختلف الجوانب العامة لاتفاقية برشلونة للشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الأول: المفهوم النظري للشراكة

قبل التطرق لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية يجب أن نشير أن كلمة الأورومتوسطية مركبة من جزئين:

الأورو: ويقصد بها منطقة الاتحاد الأوربي

متوسطية: نسبة إلى حوض البحر المتوسط.

ويرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوروبا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق المتوسط[1]ونظرا للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط وبالتحديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي ،سعى هذا الأخير إلى ربط وتطوير علاقاته مع دول جنوب شرق المتوسط وتجسد ذلك في فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: الجذور التاريخية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

ظهر مفهوم المتوسطة مع بداية السبعينات اثر السياسة المتوسطة التي قام بها الاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوروبا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق البحر المتوسط، فقبل عام 1972 كانت العلاقات بين أوروبا في ذلك الوقت ودل النحر المتوسط منحصرة في العلاقات الثنائية ففي عام (1972) ظهرت سياسة واضحة لدول الاتحاد الأوروبي تجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في العديد من النقاط في محاولة لإيجاد نوع من التوحيد في معاملة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية، وكسر المعاملات الثنائية السابقة[2].

حيت في سنة 1972، تبنى رؤساء الدول الأوروبية في باريس سياسة شاملة نحو دول البحر الأبيض المتوسط تركز على العلاقات التجارية بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط.

[1] شرقا: سوريا، لبنان، فلسطين. جنوبا: مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب. شمالا: تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، (ألبانيا، يوغسلافيا). والجزر: قبرص، مالطا .

[2] رقايقية فاطمة الزهراء، الشراكة الأورومتوسطية رهانات– حصيلة وآفاق،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004–2005،ص: 09–10

وتعتبر المحاور الأساسية لهذه الإستراتيجية مشكلة الأمن والاستقرار داخل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، قضية توريد النفط و المواد الخامة إلى أوروبا، سياسة التنمية الموجهة نحو إفريقيا والتي يلعب جنوب المتوسط فيها جسر التواصل بين أوروبا وإفريقيا، وقد تم في هذه الفترة الممتدة من (1972 إلى 1995) توقيع العديد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطة حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعاون بين الطرفين في مجالات مختلفة كالتجارة، الصناعية والقطاع التمويلي وتقديم إعدادات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف مصنعة، فضلا عن الاتفاقيات الاقتصادية والتمويلية التي تم توقيعها بين الطرفين والتي يتم بموجبها تحويل الإعانات المالية والقروض دون فوائد إلى الدول المتوسطية [3].

وفي ديسمبر 1990 اعتمد المجلس الأوروبي سياسة جديدة للعلاقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، هذه السياسة الجديدة حاولت تركيز العمل الأوروبي لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط في ستة محاور رئيسية.

- دعم الإصلاحات الاقتصادية.
- دعم الاستثمار الخاص.
- دعم نمو دول البحر الأبيض المتوسط عن طريق تقديم المساعدات المالية الثنائية.
- صيانة وتحسين وصول البلدان المتوسطية إلى سوق الإتحاد الأوروبي.
- مشاركة بلدان البحر الأبيض المتوسط لمسيرة المجتمع نحو السوق الواحد.
- تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي "الاورومتوسطية".

وفي فيفري 1992 تم التوقيع على اتفاقية ماسترخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، أين أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك ، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية.

وبناء على ذلك قدم الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 1994 اقتراحا لإنشاء منطقة للشراكة الأوروبية المتوسطية ،حيث تبلور المشروع المتوسطي وتمحور حول تأسيس منطقة مستقرة سياسيا وأمنيا ومنطقة

[3] سمير محمد عبد العزيز،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000،ص ص:183-184.

حرة للمبادلات التجارية وتعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي، واستندت هذه الإستراتيجية إلى عدة محاور تشكل أولويات تدخل الاتحاد الأوروبي في المنطقة أهمها[4]:

1- على **مستوى التحول الاقتصادي**: وهذا من خلال:

- تحقيق منطقة أوروبية متوسطية لتجارة حرة.
- تعزيز ديناميكية القطاع الخاص، وتحديث القطاع الصناعي ووضع نظام تشريعي متكامل.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي في دول المتوسطية.
- رفع مستويات البنية التحتية الاقتصادية.

2- على مستوى التوازن الاجتماعي:

- تحسين الخدمات الاجتماعية وخاصة في المناطق المدنية.
- تطوير المناطق الريفية بشكل متناسق ومتكامل.
- حماية البيئة.
- تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني.
- تعميق التعاون والمساعدات الفنية لتخفيض الهجرة ومنع التجارة غير الشرعية والارهاب والجرائم الدولية.

3- **على مستوى التكامل الاقليمي:**

- تقديم كافة وسائل التشجيع والمساعدة المناسبة لتعاون إقليمي.
- المساهمة في تمويل البنية التحتية الاقتصادية اللازمة للمبادلات التجارية الإقليمية المتزايدة وخاصة في مجالات النقل والاتصال والطاقة

ثانيا: أهداف ودوافع الشراكة الأورومتوسطية

1-أهداف ودوافع الاتحاد الأوروبي:

هناك العديد من الأهداف التي أدت بالاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط أهمها:

- هناك مجالات كثيرة مشتركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط، خاصة في مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار، والاتحاد الأوروبي له مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التي تواجهها؛

[4] أحمد سيد النجار وآخرون،التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، دط.المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،2004، ص 65.

- حث الدول المتوسطية كل وحدة على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، ومن المأمول أن تؤدي هذا إلى إنشاء اكبر منطقة في العالم تغطي الاتحاد الأوروبي ودول شرق ووسط توربا وكل دول البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[5]؛
- الإبقاء على هذه البلدان المجاورة في فلكه السياسي وفقا لحسابات إستراتيجية ضد التجمعات والقوى والأطراف الدولية الأخرى،كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والقوى الأسيوية؛
- مدى مردودية المشروعات التي ستقام بمنطقة بلدان المتوسط التي تمتاز بتوافر المواد الأولية والطاقة واليد العاملة الرخيصة وأسواق واعدة؛
- تعتبر الشراكة مع دول المتوسط تحدي عالمي يفرضه النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل احتواء منطقة المتوسط تحت السيطرة والتوسع الأوروبي؛
- وهناك كذلك مبررات غير اقتصادية تتمثل في العمل على جعل المنطقة آمنة ومتوازنة اجتماعيا،ومستقرة سياسيا،وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي، علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورومتوسطية هو التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على السيطرة على مقاليد الأمور خاصة في المنطقة العربية، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة اقتصاديا على العديد من المناطق العربية بحجة تسيير مصالحها الإستراتيجية النفطية.

2- **أهداف ودوافع الدول المتوسطية:** هناك أهداف واعتبارات تحفز الدول المتوسطية على الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي أبرزها[6]:

- الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبالتحديد الأوروبية سواء بصورة مستقلة أو في صيغة مشروعات مشتركة وذلك للاستفادة من نقل التكنولوجيا في انتعاش الاقتصاديات الوطنية،وتطوير الاستثمارات المحلية مما يتيح المزيد من فرص العمل والحد من مشكل البطالة؛

[5] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مديولي ، القاهرة،2004 ،ص:249.

[6] لخضر عزي و محمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية،كلية الاقتصاد والتجارة،جامعة محمد بوضياف ،. المسيلة ،الجزائر ، العدد 14 ،اكتوبر 2004 .

- رغبة الدول المتوسطية من الاستفادة من الشق الاقتصادي للاتفاقية وهذا من خلال عبور سلعها وتحسين جودة منتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبالتحديد في مجال الدعم المالي الفني ،التدريب وتطوير إجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا الأوروبية في ظل تمتعها بعدة مزايا نسبية في ظل منافسة دون قيود أو سياسات حمائية في أسواق أوروبا.

المطلب الثاني: الجوانب العامة لاتفاقية برشلونة للشراكة الاورومتوسطية

بعد عدة سنوات من المفاوضات كما ذكرنا سابقا، اجتمع 27وزيرا لخارجية الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة؛ اجتمعوا بمدينة برشلونة الاسبانية أيام 27و 28 نوفمبر 1995 وهذا من اجل تجسيد مشروع الشراكة الاورومتوسطية على ارض الواقع[7].

أولا: أهداف وأبعاد اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية

1- الأهداف الرئيسية لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية:

لقد حددت الشراكة الاورومتوسطية والتي جاءت في مؤتمر برشلونة سنة 1995، سياسة ذات أهداف وطموحات تتميز عن السياسات السابقة لاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطة، التي كانت ترتكز عن التعاون من اجل التنمية، ويعود اهتمام الاتحاد الأوربي بدول البحر الأبيض المتوسط لما بمثله عن مصالح إستراتيجية له والأهداف الرئيسية للشراكة الاوروالمتوسطية تركزت في ثلاث محاور أساسية هي[8]:

- خلق منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية
- بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين، وفيما بين هؤلاء الشركاء،مع توفير دعم المالي من الاتحاد الأوروبي لتسهيل عملية التحول الاقتصادي ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التحول.

---

[7] 15 دولة أوروبية: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اليونان، المملكة المتحدة، السويد، و12 دولة متوسطية:الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية، حيث استبعدت ليبيا ويوغسلافيا بحجة العقوبات المفروضة عليهما من طرف الأمم المتحدة.

[8] إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2004، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم ، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2016-2017، ص 11.

- رفع مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتعزيز قيام مجتمع مدني حر ومزدهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي،وتنمية الموارد البشرية ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.

1- أبعاد اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية:

يتم تنفيذ محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على مستوى بعدين أساسيين هما[9]:

أ- **البعد الثنائي:** يتحدد سيره عبر اتفاقية الشراكة التي يبرمجها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا،والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطسة الجديدة وإن كل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة فيما يخص العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة، مع التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية بحلول 2010 وفي هذا السياق يجب التنويه إلى تأسيس منطقة التبادل الحر حدد فيما بعد لكل دولة على حدا فعلى سبيل المثال في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية حدد بسنة 2017 ثن أجل إلى سنة 2020.

ب- **البعد الاقليمي:** ويقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات ،بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات وكذا هيئات المجتمع المدني وغيرها، مع العلم أن الغاية الرئيسية من هذا البعد هو بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة.

ثانيا: محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية أول مشروع سياسي واقتصادي وإنساني تتم صياغته من أجل تجسير الهوة بين ضفتي المتوسط واستغلال مؤهلات المنطقة خدمة لازدهار ورفاه شعوبها على أساس الحوار والتفاهم بناءاً على المحاور التالية[10]:

1- **المحور السياسي:** يربط بشكل وثيق بين السلام بمنطقة الشرق الأوسط وبين خلق فضاء للسلام والرخاء بحوض البحر الأبيض المتوسط، كما يؤكد على أهمية الحوار السياسي للنهوض بقيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان.

[9] إلياس غقال ، مرجع سابق الذكر، ص 12.

[10] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق، الأهداف والتداعيات، ديوان المطبوعات الجامعية(الجزائر) والدار العربية للعلوم (لبنان) ،2005 ، ص 14.

2- **المحور الاقتصادي والمالي:** يرمي إلى خلق منطقة واسعة للتبادل الحر، تستند إلى مبادئ اقتصاد السوق والنهوض بالقطاع الخاص وذلك في آفاق عام 2010، نتيجة لذلك ستعرف بلدان جنوب المتوسط وشرقه نقلة اقتصادية تواكبها تحولات اجتماعية بالخصوص، وهو الأمر الذي حذ بالاتحاد الأوروبي إلى اقتراح دعم مالي لهذه الدول خلال عملية الانتقال، وهذا ما يتجلى من خلال برنامج ميدا.

3- **المحور الاجتماعي ،الثقافي والإنساني:** ينصب على تنقل الأفراد بين الدول وتعزيز الأواصر بين مكونات المجتمع المدني والنهوض بالتعاون اللامركزي، وكذا التدبير المحكم لمسألة الهجرة، كما ركز هذا الشق من الاتفاقية أساسا على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفاهم المتبادل،وتشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني وشخصياته ولقاءات المنظمات غير الحكومية، وتنمية التعارف بين فئات الشباب واتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة، والتعاون في مجلات الإعلام والتعلم والصحة والتدريب المهني.

المبحث الثاني: مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

سنتناول من خلال هذا المبحث على معوقات تقدم الشراكة وأثر التنافس الدولي وتعدد المبادرات والمشاريع المطروحة على مستقبل الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: معوقات تقدم الشراكة الأورمتوسطية

نتيجة للأهداف التي قامت على أساسها الشراكة الغير سوية والغير متكافئة بين الطرفين فان الحصيلة إلى حد الآن تعكس الإطار العام لاتفاق الشراكة، والذي عزز بموجبه الطرف الأوروبي موقعه الريادي في الفضاء المتوسطي بعد أن أصبح الشريك الرئيسي في المبادلات التجارية مع الدول المغاربية، بموجب اتفاقيات شراكة على أساس اتفاق شراكة يستفيد منها الطرفان.

كما حافظ الإتحاد الأوروبي على أمنه الطاقوي بفض وارداته من النفط والغاز من ليبيا والجزائر إذ تعتبر الجزائر ثالث مصدر للطاقة لدول الاتحاد بعد كل من روسيا والنرويج.

وبفضل هذه الشراكة أيضا، ضمن الاتحاد الأوروبي التزام دول الضفة الجنوبية بمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتعاون على مكافحة الإرهاب وصعود التيارات المتشددة والجريمة المنظمة.

فإذا كان تحويل الفضاء الاورومتوسطي إلى منطقة رخاء واستقرار مسؤولية جماعية لدول الضفتين فان القسط الأكبر من هذه المسؤولية يتحمله الطرف الأوروبي باعتباره المبادر إلى طرح المشروع،وبحكم موقعه كقوة اقتصادية ،إلا أن هذا لا يعني إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها اتجاه شعوبها وبالتالي فان كبرى المعوقات التي تعتري مسار الشراكة تتعلق بمعوقات تقدم مسار الوحدة الأوروبية نفسها وتتمثل هذه المعوقات في :

- صراعات التوسع (التوسع الأفقي والتوسع العمودي) ،فهناك اتجاه يصر على التوسع نحو الشرق واتجاه آخر يفضل التوسع نحو الجنوب والغرب.
- الاختلاف حول درجة التكامل بين اتجاه يدعو إلى المزيد من الاندماج وتعميق التكامل الى مستوى الوحدة وترقية السياسات الغير وهناك اتجاه آخر دعا الى الحفاظ على الطابع الوطني والقومي للوحدات الأوروبية والتركيز على الوحدة الاقتصادية في مقابل التنسيق السياسي.
- الصراع بين الأطلنطيين والديغوليين:فالاتجاه الأول يركز على التحالف مع الولايات المتحدة وعدم مخالفة سياساتها واجتناب الدخول في منافسة أو مشاريع مضادة للولايات المتحدة وأن مستقبل أوروبا من مستقبل أمريكا، أما الاتجاه الثاني فيطالب بضرورة فك الارتباط عن التحالف الأمريكي،وبناء أوروبا ذاتيا ذات الاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري ، حيث نجد هذا الصراع بين الاتجاهين مجسدا أكثر في صورة الصراع بين أوروبا الفاضلة وأوروبا الشريرة ، بين أوروبا الحقيقية وأوروبا المتوسطية.

وتضفي فرنسا وألمانيا نوعا من الندية والصراع على القيادة والزعامة على هذه التوجهات المتضاربة في الرؤية لمستقبل أوروبا والتي تؤثر بدورها على مستقبل الشراكة ، فالدعم الأوروبي لدول الضفة الجنوبية كان من المفروض أن يأخذ منحى تصاعدي مع تقدم التفكيك الجمركي،إلا أن العكس هو الذي حدث مع كل توسع للاتحاد الأوروبي ،فالحصة الأكبر للمساعدات والقروض كانت تذهب باتجاه الدول التي شملها التوسع حديثا، وهو ما يوضح أن التوسع الأوروبي عادة ما يكون على حساب دعم الشراكة، كما أن معظم الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي حديثا معروفة بدعمها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ،ومن ثم فهناك احتمال كبير لانتهاجها سياسات معارضة لمزيد من تقدم شراكة منصفة مع الطرف العربي، وهذا ما سيقوي من الصرح الأوروبي بجزئه الشرقي في شتى المجالات ومن المحتمل أن يمكن أوروبا من مختلف حاجياتها بواسطة دول أوروبا الشرقية،مما يضعف أهمية المنطقة الجنوبية للمتوسط.

وهذا الارتباك بخصوص التوجه الأوروبي مستقبلا، وهو ما يضفي طابع الغموض وهامشية الرؤية الأوروبية للواقع الفعلي لمستقبل الشراكة الأورومتوسطية.

- الملف الآخر الذي يعيق جهود الطرفين في تعميق هذه الشراكة يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي ،إذ أن الشراكة لن تكون على حساب التطبيع المجاني للعلاقات مع إسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة وبالتالي يتطلب الأمر من الطرف الأوروبي فك الغموض الذي يكتنف موقفه من حل الصراع بين الطرفين.
- الطابع المعياري والقيمي للقوة الأوروبية: إذ يضع الاتحاد الأوروبي بنفسه المعايير ويحدد القيم والسلوكيات ضمن مبادئ للأمن والتعاون وفق ما تحددها رؤيته القيمية والمعيارية (السلام،الديمقراطية،حقوق الإنسان،سيادة القانون،الحرية) وهو ما يقف عائقا أمام بناء أسس وقواعد مشتركة للحوار والسلوكيات السياسية والاجتماعية.
- الشك والريبة الموروثة بين ضفتي المتوسط نتيجة فترة الاستعمار والتي تظهر تأثيراتها في مسائل التبعية السياسية والاقتصادية.
- العقدة الحضارية نتيجة الحروب الصليبية والفتوحات الإسلامية وتظهر تأثيراتها عند كل حوار ثقافي بين الضفتين.

وحتى في ظل النتائج الهزيلة لحصيلة الشراكة وهذه الرؤى المتضاربة حول توجهات الاتحاد الاوروبي والتأثيرات التي تعيق تقدم مسار الشراكة، الا أن هناك العديد من الفرص والمجالات التي تقدم هوامش مهمة للطرفين من أجل ترقية مستوى هذه الشراكة.

المطلب الثاني: أثر التنافس الدولي وتعدد المبادرات والمشاريع المطروحة على مستقبل الشراكة الأورومتوسطية.

أولا : أثر التنافس الدولي في المتوسط على مستقبل الشراكة الأورومتوسطية:

إن أهم الأهداف التي كان يسعى إليها الطرف الأوروبي هو الهدف الجيوبوليتيكي ومقاومة الهيمنة الأمريكية على مناطق النفوذ التقليدية لأوروبا، إذ يعتبر الأوروبيون شمال إفريقيا بمثابة الحديقة الخلفية لأوروبا بكل ما تعنيه هذه العبارة من رمزية للخصوصية التي تتمتع بها المنطقة في الأجندات الأوروبية،

بحكم عوامل التاريخ والحضارة والدين، ولكن الحديقة الخلفية تعني أيضا فيما تغنيه من حماية الظهر ومصدر الخطر المجهول والقلق الدائم.

غير أن الولايات المتحدة الساعية إلى تهيئة الظروف المواتية لبناء الإمبراطورية الأمريكية ومكانة شمال إفريقيا في خططها الإستراتيجية، من كونها المصطبة المقابلة للسواحل الأمريكية من دون عوازل، فإنها غير مرتاحة لفكرة الشراكة الاورومتوسطية وترى فيها خطوة لاستقلال أوروبا وعملية منافسة لمشروع الشرق الوسط، ولم تتوانى في الإفصاح عن نياتها المستقبلية في طرح مشروع الشرق الأوسط الموسع الذي سيشمل دول البحر الأبيض المتوسط أيضا.

كما أن أمريكا تعارض أي تقارب أوروبي عربي، لأنها ترى فيه تقارب على حساب حليفتها إسرائيل إن لم يقترن هذا التقارب تطبيع شامل، ودولر ريادي لإسرائيل في عملية الشراكة وعلى هذا الأساس يمكن فهم فحوى مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الساعي لتبديد هواجس امريكا وحليفتها إسرائيل.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت دوما على تقليص الدور الأوروبي في ملية السلام خاصة، والتأثير على الشراكة الاوروعربية عموما.

كما ان تعاظم النفوذ الصيني وغزو سلعه للسوق الشمال افريقية، واليد العاملة الرخيصة يمثل تحديا اخر لمستقبل الشراكة، خصوصا من الجانب الاوروبي الذي أعلن مرارا وتكرارا انزعاجه من التواجد الصيني، وحاول بشتى الطرق الضغط على دول الضفة الجنوبية لإخراج الصين من أسواق المنطقة، ومن هذه الأساليب رفض معظم حصص منتجات دول الجنوب بدعوى الغش والتقليد والقرصنة في إشارة إلى مميزات السلع والمنتجات الصينية، واستمرار هذا الوضع اكيد سيخلق الكثير من التصادم بين الشركاء قبل الوصول إلى منطقة التبادل الحر بشكل كامل.

وتمثل عودة روسيا إلى المتوسط بقوة في الفترة الأخيرة ضغطا جديدا على الطرف الأوروبي سواء من ناحية أمنه الطاقوي أو من ناحية أمنه القومي، خصوصا مع تداعيات الأزمة الأوكرانية وانفصال القرم، وأقاليم أخرى في طريقها إلى الانضمام في الاتحاد الروسي.

يتزايد الضغط في هذه الوقت على الطرف الأوروبي، لإيقاف إعادة تركيب التحالفات التي تقودها روسيا، ما يحتم على الطرف الأوروبي البحث عن أدوات إضافية لاستخدامها في مواجهة روسيا، وعلى وجه التحديد في الضفة الجنوبية، وهو ما سيدفع عملية الشراكة نحو أفاق أوسع من ذي قبل، مع بروز تيار أوروبي قوي يرغب في وقف الزحف الروسي.

ثانيا: أثر تعدد المبادرات و المشاريع على مستقبل الشراكة الأورومتوسطية:

تتميز المنطقة الأورومتوسطية بتواجد العديد من المشاريع والمبادرات المطروحة أمام دول المنطقة من الضفتين ،بعضها يدخل في إطار السياق العام للشراكة على غرار سياسة الجوا الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، ومبادرة أغادير، وبعضها ينغلق بمشاريع متنافسة على غرار الاتحاد الأوروبي، اتحاد المغرب العربي ،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والاندماج الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأت التأثيرات السلبية لتعدد مثل هذه المبادرات أكثر من الايجابيات، ماينبئ بجملة من المشاكل في طريق الشراكة مستقبلا، نظرا لتعارض الالتزامات للأعضاء في الضفة الجنوبية خصوصا إذا ما تحققت الأهداف المرسومة لبعض المبادرات المحلية، وعلى العكس من ذلك يرى اتجاه آخر أن التعدد مثل هذه المبادرات والمشاريع في المتوسط يمكن أن يخلق شراكة موسعة متعددة الأطراف، ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل المتوسطي والتماسك بين ضفتيه.

كما أن الآليات المتعددة التي خلقتا الشراكة الاورومتوسطية وتركيزها على البيروقراطية الهيكلية الشكلية الخالية من المضمون بدأت تباينها تظهر م شح الميزانية المخصصة لها والتي تذهب اغلبها إلى وجهة خارج غطاء دعم النمو والاقتصاد في الضفة الجنوبية، وهذا ما انعكست آثاره على ثقة الشركاء في الضفة الجنوبية، ويمكننا أن نلتمس ذلك من خلال بحثهم عن مرتكزات جديدة لدعم مركزهم التفاوضي، من خلال التجمعات الجديدة للمجموعة الإفريقية العربية والتي عقدت قمتها الأخيرة في افريل 2013 بالكويت، ولجوء دول شمال إفريقيا إلى إشراك الاتحاد الإفريقي في حوار الشراكة من خلال قمة إفريقيا أوروبا،والتي عقدت قمتها الرابعة ببروكسل في مارس2016، واستطاعت أن توحد الرؤى بخصوص الحوار من اجل الشراكة القائم على الاستثمار ي السلم والأمن ودعم التنمية ثم ترشيد الحكم.

وهكذا يمكن لدول الضفة الجنوبية أن تستغل الظروف التي تمر بها أوروبا حاليا مع تصاعد قوة روسيا، ودعوة أوروبا إفريقيا لترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي بين القارتين ، من أجل افتكاك مكاسب أكبر مع الوضع في الحسبان احتمال تصاعد التحدي الروسي ، وتزايد حاجة أوروبا المحتملة لمزيد من الوفاق الاورومتوسطي كأداة مهمة لمواجهة تزايد التحدي الروسي الذي يمثل رقما مهما في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي، وهذا سيفتح آفاق واسعة لدول الضفة الجنوبية وفي مقدمتها الجزائر.

المطلب الثالث: تحديات ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية.

أولا : تحديات جنوب المتوسط في مواجهة الشراكة الأورومتوسطية.

1- التحدي الأول : البطالة

حيث تبين الأرقام والإحصائيات بأن البطالة في العالم العربي في تزايد مستمر كما تبين الأرقام الخسائر المادية والإنسانية التي تكبدتها خلال أعوام الثورة والتي تصل الي أكثر من 800 مليار دولار حتي عام 2017 في اقل تقديرات الخبراء. وقد ذكر الكاتب خالد الغالي، تحت عنوان البطالة في العالم العربي 10 أرقام مفزعة، فعلى الدول العربية أن توفر ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنوياً، حتى لا يصل عدد العاطلين 80 مليوناً عام 2025.

2- **التحدي الثاني (الهجرة غير القانونية)**

أشار تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، الذي يصدر كل سنتين عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، إلى أن 3.4٪ من سكان العالم اليوم هم من المهاجرين الدوليين. ويعكس ذلك زيادة متواضعة من نسبة قدرها 2.8 في المائة في عام 2000. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع عدد المهاجرين كنسبة ضئيلة من السكان المقيمين في البلدان المرتفعة الدخل من 9.6 في المائة في عام 2000 إلى 14 في المائة في عام 2017.

تمثل الهجرة الدولية مصدر انشغال أساسي بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي 19 سبتمبر 2016، ففي عام 2017، كان حوالي ثلاثة أرباع (74٪) المهاجرين الدوليين في سن العمل، أو بين 20 و 64 سنة من العمر، مقارنة مع 57٪ من سكان العالم.

3- **التحدي الثالث الأمني (الإرهاب و التطرف)**

الدوافع والأسباب التي أدت الي نشؤ وتطور هذه الظاهرة العالمية، فإنني خصصت هذا الجزء لقراءة سريعة إلي أهم الأرقام والإحصاءات الحديثة لمعرفة التطورات وتأثير الثورات العربية علي هذا الجانب وذلك لمعرفة السياسات التي تم اتخاذها من قبل الإتحاد من أجل المتوسط، وقياس مدي فاعليتها لمكافحة الظاهرة.

ثانيا: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورومتوسطية

هناك ثلاث سيناريوهات يمكن أن ينجه إليها المسار المستقبلي للشراكة:

1- **السيناريو الأول:** السيناريو الخطي ويتعلق باستمرار الأوضاع الحالية،مع تغير طفيف من منطلق أن محددات الشراكة لازالت تعتريها الكثير من العقبات المستعصية على الحل،على غرار الربيع

العربي الإسرائيلي،واستمرار العقدة الحضارية والدينية وتنامي العداء للإسلام،وعدم قدرة أوروبا على انتهاج سياسات خارج الأطر التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل،وأن دور الاتحاد الأوروبي لا يعارض خيارات أمريكا وإسرائيل بل هو مكمل له، واحتمال أن يساهم التفتت العربي وانعزال السياسات القطرية في الاكتفاء بهذه الحصيلة المحدودة من الشراكة.

2- **السيناريو الثاني:** نجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية: حيث يرشح الكثيرون الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور بارز مستقبلا في العلاقات الدولية وفي منطقة الاورومتوسطية لأنه يتجه نحو التنامي السياسي والتحول إلى لعب دور مؤثر في مجريات الأحداث بالمنطقة، من أجل استقرارها، بهدف تكوين أسواق واسعة للإتحاد لتعزيز اقتصاديات أوروبا كمقدمة لتشكيل كتلة اقتصادية ضخمة تقف في مواجهة التكتلات الاقتصاديات الكبرى،على غرار تجمع البريكس واقتصاديات الصين وروسيا.

وتعكس هذه الشراكة حجم الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الإتحاد الأوروبي لبناء علاقة مستقرة ومتكافئة في المنطقة.

كما أن النجاح في إقامة منطقة التبادل الحر في حد ذاته يعد انجازا للشراكة،ويبقى الدور على دول الضفة الجنوبية لاقتحام الأسواق الأوروبية وانتزاع الاعترافات القيمية من الاتحاد لخصوصية شعوب المنطقة، وكل مكسب مستقبلي من وراء هذه الشراكة سيقدم تحفيزات جديدة لتعميق وتعزيز التكامل الأورومتوسطي، كما أن الإصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الأورومتوسطية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية.

3- السيناريو الثالث: فشل الشراكة الأورومتوسطية (فك الارتباط) :

يرى الكثيرون أن زمن حروب الوكالة قد أمضى،وأن دول الضفة الجنوبية لم تعد تقودها مزاجية الحكام وإنما مصير وإرادة الشعوب، وعليه فإن بلدان الضفة الجنوبية لن تكرر اصطفافات الحرب الباردة ولن تبقى مجرد بيادق للسياسات الأجنبية مادام أن الشعوب العربية لم تعد تؤمن بالقيم الإيديولوجية،والاعتبارات القيمية كأولوية،بل الأولوية الملحة أصبحت الانجازات الملموسة،وبالتالي فان الطرف الأوروبي غير مستعد لتقديم سياسات ناجزه وفعلية،وكل أولوياته المستقبلية هي الاستعداد للجبهة الشرقية وتسخير كل الإمكانيات لذلك،مع تأمين المحيط الجنوبي بأقل الالتزامات مع مراعاة الحد الأدنى للاستجابة لرغبات الجوار في الضفة الجنوبية وهذا إن أفلح لبعض الوقت فلن يستمر.

وبالنظر إلى الأوضاع الحالية التي تعيشها كل منطقة في الضفتين ، وبالنظر إلى المسار الذي بلغته الشراكة، فإن السيناريو المستقبلي المرجح هو السيناريو الأول ، أي استمرار الوضع الحالي مع بعض التحسن في أرقام المبادلات وبقاء المسائل القيمية والمعيارية العالقة على حالها،لأن سؤال الشراكة اليوم لم يعد هل تستمر الشراكة أم لا تستمر؟ بل السؤال هو كيف يمكن للأجيال الحالية أن تؤمن بجدوى هذه الشراكة؟وبالتالي فإن على الجيل الحالي أن يثبت جدارته في بناء واقع أفضل من الواقع الذي يثور ضده، وفي ذلك يلزمه منطلقات رزينة لتحقيق ذلك الواقع.

الخاتمة:

يعبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية عن عمق الرؤية الأوروبية وإدراكها المبكر للتأثيرات المحتملة لهشاشة البنية السياسية، الاقتصادية والأمنية لدول الضفة الجنوبية، ومن ثمة فقد عملت على وضع إستراتيجية مسبقة تمكنها من احتواء مستجدات المنطقة والتأثيرات السلبية القادمة من الجنوب وفق ما يخدم مشاريعها المستقبلية الساعية ؟ إلى تجسيد طموح الوحدة الأوروبية وجعل الفضاء الاورومتوسطي مجال حيوي أوروبي بامتياز، ومنه يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى آفاق أوسع من مجرد شراكة مع دول الضفة الجنوبية، وهذه الشراكة ما هي إلا إستراتيجية مساعدة لبلوغ تلك الأهداف بأيسر التكاليف.

أما الشريك المقابل في الضفة الجنوبية فإن حصيلة الشراكة لحد الآن هي الجزاء العادل لإسراف أنظمته في المنطلقات السياسية للشراكة، وإغراق مسارها بالتقلبات المزاجية للحكام التي أدت في النهاية إلى إهدار إمكانيات وطاقات شعوب الضفة الجنوبية نتيجة قصور الرؤية ومحدودية الإدراك.

واليوم تتطلع الأجيال الحالية إلى آفاق أوسع للاستفادة من هذا الفضاء الاقتصادي والسياسي المفتوح على الطاقات والإبداع والأفكار الخلاقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31 الصادرة سنة 2005.

ثانيا: الكتب

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي،دار الجامع الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2005.
2- أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
3- عمر سعد الله، المعجم في القانون الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

4- أحمد سيد النجار وآخرون،التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،2004

5- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مديولي، ط2، القاهرة، 2004.

6- سمير محمد عبد العزيز،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 2000

7- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2001.

8- عبدالقادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق، الأهداف والتداعيات، ديوان المطبوعات الجامعية(الجزائر) والدار العربية للعلوم (لبنان) ،2005.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1- إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2004، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2016-2017.

2- رقايقية فاطمة الزهراء، الشراكة الأورومتوسطية رهانات- حصيلة وآفاق،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية،جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر، 2004-2005.

رابعا: المقالات

1- لخضر عزي و محمد يعقوبي، الشر اكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر، العدد 14، اكتوبر 2004.

2- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، العدد 1

3- العرباوي نصير، مستقبل الشراكة الاوروميتوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 17.

خامسا: أشغال الملتقيات

1- قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 2006.